الآداب للدراسات النفسية والتربوية
مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788
العدد الثالث عشر 13
مـــارس 2022

المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة

د. تميم يحيى علي محمد باشا*
muhamedasia713@gmail.com
آسيا محمد الآنسي**
tameem.basha13@gmail.com
براءة أمين الهتاري***
baraahetari1995@gmail.com
إسراء مهيب العريقي****
muheebesraa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/05م | تاريخ القبول: 2021/12/09م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء، وتكونت عينة الدراسة من (74) فردًا من المديرين والمشرفين والمعلمين/ المتخصصين، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من (10) مراكز لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة، ولجمع البيانات، تم إعداد استبانة تكونت صيغتها النهائية من (92) فقرة موزعة على ستة مجالات هي المشكلات المتعلقة بـ(الجانب الإداري، الجانب المالي، الكادر، المبنى، البرامج والخطط، الوسائل)، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود مشكلات في جميع المجالات ولكن بدرجات متفاوتة تراوحت بين المشكلات المعيقة بدرجة كبيرة والمشكلات المعيقة بدرجة قليلة، وكانت المشكلات المتعلقة بالجانب المالي هي أكثر المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير عينة الدراسة للمشكلات التي تعاني منها مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة تعزى لمتغيرات الجنس، المؤهل، التخصص، الوظيفة، وسنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية: المشكلات، مراكز التأهيل، الأطفال ذوي الإعاقة، أمانة العاصمة.

* أستاذ التربية الخاصة المساعد - قسم العلوم النفسية والتربوية - كلية التربية - جامعة إب - الجمهورية اليمنية.
** أخصائية تربية خاصة - مركز أصحاب الهمم - أمانة العاصمة صنعاء - الجمهورية اليمنية.
*** أخصائية تربية خاصة - مركز القاسم للنطق والتربية الخاصة - أمانة العاصمة صنعاء - الجمهورية اليمنية.
**** أخصائية تربية خاصة - مدارس الرشيد الحديثة - أمانة العاصمة صنعاء - الجمهورية اليمنية.

10.53285/2117-000-013-002

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

Problems Facing the Rehabilitation Centers of Children with Disability in Amant Al-Asema

Dr. Tameem Yahya Ali Mohammed Basha*
tameem.basha13@gmail.com

Asia Mohammed Al-Anisi**
muhamedasia713@gmail.com

Bara'ah Ameen Al-Hitar***
baraahetari1995@gmail.com

Issra Muheeb Al-Areqi****
muheebesraa@gmail.com

Received date: 05.11.2021 | **Accepted date: 09.12.2021**

Abstract:

This study aimed to identify the problems facing the rehabilitation centers of children with disabilities in the Amant Al-Asema. The study sample consisted of (74) managers, supervisors and teachers/social workers were selected randomly from (10) rehabilitation centers of children with disabilities in the capital Amant Al-Asema. For the purpose of data collection, a questionnaire was prepared, whose final version consisted of (92) items distributed over six areas, covering problems related to administrative aspect, financial aspect, staff, building, programs and plans, and teaching aids. The results revealed problems of varying degrees in all areas, ranging from high to slight adverse problems. The problems related to the financial aspect were the most common problems facing the rehabilitation centers of children with disabilities. The results also showed that there were no statistically significant differences in the level of the problems faced by the rehabilitation centers with respect to the variables of gender, education, specialization, occupation, and years of experience.

Keywords: Problems, Rehabilitation centers, Children with disabilities, Amant Al-Asema.

* Assistant Professor of Special Education, Department of Psychological Studies, Faculty of Education, Ibb University, Republic of Yemen.

** Special Educator, Asshab Al-Himam Center, Sana'a, Republic of Yemen.

*** Special Educator, Al-Qasim Center for Speech and Special Education, Sana'a, Republic of Yemen.

**** Special Educator, Al-Rasheed Modern Schools, Sana'a, Republic of Yemen.

مقدمة:

تسعى معظم دول العالم -بما فيها بعض الدول العربية- إلى تحسين واقع الأطفال ذوي الإعاقة وتجويد خدمات التأهيل المقدمة لهم من خلال العمل على تطوير البرامج والخدمات والكوادر العاملة واستراتيجيات القياس والتشخيص والتعليم في ضوء جملة من المعايير والمؤشرات العالمية، وذلك من أجل ضمان حصولهم على التأهيل المناسب كجزء من حقوقهم المشروعة دون تمييز.

إن عملية تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة تتطلب توفير برامج تربوية خاصة بالإضافة إلى جملة متنوعة من خدمات التأهيل الصحية والحركية واللغوية والذهنية والنفسية والاجتماعية والرياضية والترويحية والمهنية، وذلك لمواجهة الاحتياجات الخاصة بهم؛ من أجل تحقيق النمو الشامل في مختلف مجالات النمو البدنية الحركية، اللغوية، الانفعالية، والأكاديمية؛ وصولًا إلى مرحلة الاستقلالية الذاتية والمهنية وتحقيق الذات في المجتمع الذي ينتمون إليه.

ومع المحاولات الحثيثة في العديد من البلدان لتطوير خدمات تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، فإن واقعنا العربي يشير إلى وجود قصور كبير في هذه الخدمات نتيجة للعديد من المشكلات التي تعاني منها مراكز التأهيل، حيث تشير نتائج الدراسات التقييمية في هذا الصدد إلى وجود العديد من المشكلات التي تحد من جودة وفاعلية خدمات التأهيل المقدمة في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة مثل المشكلات المتعلقة بالجوانب الإدارية والسياسات التنظيمية ونقص الكوادر المؤهلة (أبو مربغي والزبون، 2012)، ومشكلات الإدارة العامة للتربية الخاصة (سيد ويوسف، 2014)، والمشكلات المتعلقة بالتشخيص والاختبارات التشخيصية (كمال، 2008)، والمشكلات المتعلقة بالخطط والبرامج التربوية الفردية وقواعدها التنظيمية، وقلة معرفة العاملين في المراكز بها (القحطاني، 2007)، والمشكلات المتعلقة بوسائل وتقنيات التعليم من حيث قلة أو عدم توفر الأجهزة الإلكترونية الخاصة بذوي الإعاقة، وضعف كفاءة المعلمين في استخدام الأجهزة والوسائل التعليمية ومهارات تصميم التعليم (سرايا، 2002 ؛ أحمد وصالح، 2018) وكذلك مشكلات عدم كفاية التجهيزات البنائية (حسن، 2003) وما لها من تأثير سلبي على أداء العاملين، وجودة الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة، حيث توصلت كل من دراسة عبدالوهاب (2003) ودراسة لارابي (2003) Larrabee إلى

أن البيئة المادية للعمل تعد من أهم المصادر المسببة لضغط العمل؛ لأن عدم راحة الفرد في المكان الذي يعمل فيه ينعكس سلبًا على أدائه لواجباته ويخلق لديه حالة من العصبية والتوتر تنعكس على جودة العمل وسرعة إنجازه.

في الجمهورية اليمنية قامت الحكومة بإصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (61) لسنة (1999) ولائحته التنفيذية عام (2002) والذي كفل حق المعاقين في الحصول على خدمات التأهيل وإنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات والمراكز اللازمة لتوفير خدمات التأهيل لهم، كما تم إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين في العام (2002) لتمويل برامج ومشاريع رعاية وتأهيل المعاقين (المركز الوطني للمعلومات، 1999؛ وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، 2002 ؛ وزارة الشئون القانونية، 2003).

وقد عمل الصندوق على دعم وتمويل العديد من المراكز والجمعيات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين، حيث يذكر التقرير السنوي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين (2011) أن الصندوق قام بتمويل برامج وأنشطة (109) من المركز والجمعيات تقدم خدماتها لعدد (35114) من ذوي الإعاقة في معظم محافظات الجمهورية.

ويشمل ذلك مشاريع التأهيل والتدريب المهني والتعليمي والثقافي والاجتماعي والرياضي والترفيهي، وتوفير متطلبات ومستلزمات تنفيذ هذه البرامج والمشاريع مثل وسائل المواصلات، الأثاث، الآلات والمعدات، المواد الخام، نفقات التشغيل وغيرها، وأشار التقرير إلى أنه تم تقديم خدمات العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والتدريب على النطق والكلام لعدد (4500) من ذوي الإعاقة، في حين بلغ عدد المستفيدين من الخدمات التعليمية (8475) طالبا وطالبة من ذوي الإعاقة في جميع مراحل التعليم (صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، 2011).

لكن بالنظر إلى الأرقام المذكورة في التقرير يُلاحظ أنها متواضعة جدًا بالمقارنة مع واقع مشكلة الإعاقة في اليمن، ناهيك عن الوضع الراهن الذي زاد من حجم مشكلة الإعاقة في اليمن مقابل ضعف الإمكانات المتاحة لعملية التأهيل، حيث تعاني مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في الجمهورية اليمنية في الآونة الأخيرة من الكثير من الصعوبات والمشكلات نتيجة للظروف الاقتصادية

والاجتماعية والصحية السيئة التي أفضت إليها الصراعات السياسية الراهنة في البلد، وهذه الظروف دفعت العديد منها إلى الإغلاق والتوقف عن العمل نتيجة توقف التمويل المقدم لها من صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، كما أثرت على مستوى وفاعلية خدمات التأهيل المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة في البقية الباقية من هذه المراكز في ميدان العمل والتي ما زالت مهددة بالوصول إلى مرحلة العجز والتوقف عن العمل.

نظرًا لهذه الظروف التي أدت إلى شحة الموارد ومصادر التمويل لدى مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، فقد عمد العديد منها إلى تخفيض نفقات التشغيل وأجور وحوافز العاملين فيها، وهذا ينعكس سلبًا على جودة وفاعلية خدمات التأهيل المقدمة فيها وعلى مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، لذلك فالمرحلة الراهنة تتطلب وجود مراكز تمتلك قيادات واعية ومدركة لحجم المشكلات والتحديات الإدارية والمالية والتنظيمية والفنية التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، والبحث عن الحلول الممكنة لهذه المشكلات من أجل العمل على نقل مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من الوضع القائم إلى الوضع المنشود.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

من خلال عمل الباحثين في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة وملاحظة سير العمل فيها والاطلاع عن كثب على خدمات التأهيل المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة في العديد من مراكز التأهيل في أمانة العاصمة صنعاء، تبين أن هناك تدنيًا واضحًا في مستوى جودة خدمات التأهيل المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة، من حيث تلبيتها لمختلف مجالات النمو المعرفي، والبدني، واللغوي، والنفسي، والاجتماعي وعدم شمولية الخدمات وتكاملها بما يتناسب مع المعايير والمواصفات اللازمة لتلبية الاحتياجات الفردية للأطفال ذوي الإعاقة، ومن ثم فإن تأثير ذلك ينعكس سلبًا على جودة مخرجات هذه المراكز، والمتمثلة في تدني مهارات وقدرات الأطفال ذوي الإعاقة وضعف فرص التحسن المرجوة في مستوى أدائهم وعدم ضمان وصولهم إلى المستوى المطلوب من الاستقلالية.

وذلك ما استرعى اهتمام الباحثين لدراسة المشكلات والمعوقات التي تعمل على الحد من مستوى جودة وفاعلية الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة كالمشكلات الإدارية، المالية، التجهيزات المادية، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالتجهيزات والكوادر الفنية.

مما سبق يمكن بلورة معالم مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1) ما مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر المديرين والمشرفين والمعلمين/المتخصصين العاملين في هذه المراكز؟
2) هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير الجنس (ذكور- إناث)؟
3) هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير المؤهل (جامعي - دبلوم- ثانوي أو أقل)؟
4) هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير التخصص (تربية خاصة- تخصص تربوي- تخصص غير تربوي)؟
5) هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير الوظيفة (إداري/ إشرافي – معلم/ أخصائي)؟
6) هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير سنوات الخبرة (3 سنوات فأقل، 4-6 سنوات، 7-9 سنوات، 10 سنوات فأكثر)؟

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة الحالية في كونها من الدراسات النادرة -حسب اطلاع الباحثين- التي تهدف إلى الإلمام بالمشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من مختلف الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية والفنية، حيث لم تتوفر سوى بعض الدراسات العربية المباشرة مثل (العايد وآخرين، 2011 ؛ الوايلي والغيث، 2016 ؛ أحمد وصالح، 2018) مع اقتصارها على تناول المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من جوانب محددة، ومن ثم فإن الدراسة الحالية ستعمل على إثراء المكتبة العربية من خلال تقديم دراسة شاملة لمشكلات مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من مختلف الجوانب.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
للدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

أما الأهمية التطبيقية فتتجسد في ضرورة التعرف على المشكلات التي تعاني منها مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من مختلف الجوانب، حيث يعد ذلك خطوة عملية مهمة لإعطاء صورة شاملة عن المشكلات الإدارية والمالية والتنظيمية والفنية التي تواجه مراكز التأهيل في اليمن وتقييمها للوقوف على مدى تأثير هذه المشكلات على جودة وفاعلية الخدمات المقدمة، ومن ثم مساعدة المسؤولين والقائمين على تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة على توجيه الجهود لخلق الحلول واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير وتحسين أداء المراكز والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1) التعرف على مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر المديرين والمشرفين والمعلمين/المتخصصين العاملين في هذه المراكز.
2) التعرف على الفروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفقا لمتغيرات الجنس، المؤهل، التخصص، الوظيفة، وسنوات الخبرة.

مصطلحات الدراسة:

أولًا: الأطفال ذوي الإعاقة

بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المادة (1)، فإن مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة "يشمل كل من يعانون من عجز بدني أو عقلي أو ذهني أو حسّي طويل الأجل، والذي قد يمنعهم من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين" (Kiyuba & Tukur, 2014, p. 7).

ويُعرَّف الأطفال ذوو الإعاقة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنهم: أولئك الأطفال الذين تم تشخيصهم بأنهم يعانون من الإعاقة الذهنية، الإعاقة السمعية، اضطراب التوحد، الإعاقة الحركية، اضطرابات التواصل/ النطق والكلام أو الاضطرابات السلوكية والانفعالية، والمقيدين في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء.

ثانيًا: مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة

عرفها الخطيب (2010) بأنها المؤسسات أو المنشآت التي تقدم مجموعة من البرامج والخدمات والأنشطة المعدة والمخططة خصيصًا لكل طفل حسب حالته، وتتضمن تلك الخطط عددًا من الأهداف طويلة المدى وقصيرة المدى، التي تهدف في النهاية إلى إيصال الفرد إلى أقصى درجة من الاستقلالية والاعتماد على النفس، وهو الهدف الأساسي للتربية الخاصة.

وتُعرَّف مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: تلك المؤسسات التي تقوم على رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من فئات الإعاقة الذهنية، الإعاقة السمعية، اضطراب التوحد، الإعاقة الحركية، اضطرابات التواصل/ النطق والكلام، والاضطرابات السلوكية والانفعالية المتواجدة في أمانة العاصمة صنعاء، وذلك من خلال تقديم البرامج والخدمات التدريبية والتأهيلية للوصول بهم إلى أقصى درجة ممكنة من التكيف والاستقلال والاعتماد على الذات.

ثالثًا: المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة

عرفها أحمد وصالح (2018) بأنها "نوع من الصعوبات والعقبات التي يواجهها معلمو التربية الخاصة أثناء عملهم داخل المدرسة والتي تمنعهم أو تعيقهم عن أداء عملهم لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية" (ص. 1537).

وتُعرَّف المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: مجموعة الصعوبات والعوائق الإدارية والتنظيمية والفنية التي تقف حائلا أمام استمرارية عمل مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة وتحد من جودة الخدمات التدريبية والتأهيلية المقدمة فيها، وتشمل الجوانب الإدارية والمالية والبنائية والبشرية والتعليمية التدريبية، ويعبر عنها بالدرجة الكلية لكل جانب من جوانب المشكلات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على استبانة مشكلات مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة المعدة في هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على دراسة المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة وتشمل المشكلات المتعلقة بـ(الجانب الإداري، الجانب المالي، الكادر، المبنى، البرامج والخطط،

الوسائل)، وعلى عينة الدراسة المكونة من (74) فردًا من المديرين والمشرفين والمعلمين/المتخصصين العاملين في (10) مراكز لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء خلال العام 2020، وعلى المنهج المستخدم، والأداة المستخدمة المتمثلة باستبانة مشكلات مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة.

خلفية نظرية:

يعد موضوع تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من المجالات المهمة في الوقت الراهن، ويعود تطوره إلى البدايات العلمية المنظمة لمجال التربية الخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك انطلاقا من نتائج الدراسات والبحوث في ميدان التربية وعلم النفس التي أكدت على مبدأ الفروق الفردية بين الأفراد في جانب أو أكثر من جوانب الشخصية الجسمية أو العقلية أو الانفعالية أو الاجتماعية أو الحركية أو الحسية أو غيرها من جوانب النمو.

فالفروق الفردية بين الناس جزء من التنوع الطبيعي الذي ينبغي تقبله في أي مجتمع، وهذه الفروق عادةً تتباين درجاتها بين أفراد المجتمع ولكنها تكون أكثر وضوحًا عندما يتعلق الأمر بالأفراد ذوي الإعاقة، ومن ثم فإن وجود هذه الفروق الواضحة بين الأفراد تتطلب وجود برامج خاصة تتناسب مع الخصائص والقدرات والاستعدادات المتفاوتة لتمكينهم من الاستفادة من البرامج التعليمية والتربوية (محمد، 2011).

تطورت برامج تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة لاحتواء مشكلة الفروق في القدرات والاحتياجات لدى ذوي الإعاقة في مختلف جوانب النمو الجسمية والعقلية والحركية واللغوية والنفسية والاجتماعية، وذلك من خلال برامج التربية الخاصة والخدمات المساندة التي تقدمها مراكز ومدارس تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، فالتربية الخاصة تعنى بتقديم المناهج والبرامج التربوية الخاصة التي أعدت لتتماشى مع استعداد وإمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة الجسمية والعقلية والنفسية (أحمد وصالح، 2018).

إلا أن برامج التربية الخاصة لا يمكنها تحقيق أهدافها المنشودة دون توفر الدعم والمساندة من عدة مجالات تخصصية أخرى، لذلك فإن عملية تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة لا تقتصر على

تقديم برامج التربية الخاصة بل تشمل تقديم جملة من الخدمات المساندة مثل العلاج الطبيعي، العلاج الوظيفي، التكامل الحسي، علاج اضطرابات النطق والكلام، وغيرها من الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والرياضية والترويحية والمهنية، وهذه البرامج والخدمات بمجملها تهدف إلى توفير ظروف مناسبة للطفل المعاق لضمان حدوث النمو الشامل والمتكامل للطفل، وحصوله على حقوقه كاملة وتحقيق ذاته في المجتمع.

في السياق العربي، حاولت بعض البلدان العربية العمل على تحسين واقع خدمات التربية الخاصة المقدمة في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة وقد ظهرت بعض النتائج الإيجابية في هذا الصدد، حيث أشار محمد (2011) إلى أن واقع خدمات التربية الخاصة تتسم بالجودة من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور، كما أشار قواسمة (2014) إلى رضا أولياء أمور الأطفال المصابين بالتوحد عن الخدمات المقدمة لأطفالهم في مراكز ومؤسسات التربية الخاصة، أما دراسة المكانين والصمادي (2016) فقد أشارت إلى أن التزام برامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة بالمؤشرات النوعية العالمية كانت مرتفعة في بعد التقييم، في حين كانت بدرجة متوسطة في بقية الأبعاد والتي تشمل الخدمات والبرامج، والسياسات، والإدارة والعاملين، والبيئة التعليمية، ودعم وتمكين الأسرة، والدمج والخدمات الانتقالية، والتقييم الذاتي، والممارسة المهنية والأخلاقية.

ومع ذلك فإن مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في الوطن العربي تواجه العديد من المشكلات، حيث إن الترتيبات الإدارية والسياسات التنظيمية المتعلقة بتصميم وتنفيذ وتقويم خدمات التربية الخاصة في الوطن العربي لا تتصف بالكفاءة (أبو مربغي والزبون، 2012)، كما توصلت بعض الدراسات إلى أن الإدارة في مدارس التربية الخاصة تحتاج إلى جهد كبير لكي تصل لمستوى الكفاءة العلمية، وأن هناك قصورا واضحا في الإدارة العامة للتربية الخاصة (سيد ويوسف، 2014).

وفيما يتعلق بمشكلات الكوادر العاملة في مجال تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، فإن هناك نقصًا هائلًا في كوادر التربية الخاصة المؤهلة (أبو مربغي والزبون، 2012)، كما تتجلى هذه المشكلات في تدني مستوى الرضا الوظيفي لدى معلمي التربية الخاصة (عبد الجبار، 2006) بالإضافة إلى معاناة

العاملين في مراكز التأهيل من الضغوط النفسية وصراع الأدوار المهنية (مطر، 2004؛ قداح، 2007؛ ميرزا، 2007).

وهناك مشكلات تتعلق بعملية التشخيص مثل "عدم وجود اختبارات مقننة ومناسبة للفئات العمرية، وعدم وجود أماكن مناسبة للتطبيق، وعدم وجود متخصصين مؤهلين لتطبيقها" (كمال، 2008، 24)، وقد يترتب على نتائج هذه الاختبارات "مشكلات تتعلق بالوصمة وبأسرة الطفل" (النمر، 2006، ص. 103).

أما في جانب إعداد البرامج والخطط التربوية الفردية فيشير القحطاني (2007) إلى أن من بين الصعوبات التي قد تواجه العاملين في التربية الخاصة هو قلة معرفتهم والتزامهم بالقواعد التنظيمية المتعلقة بالخطة التربوية الفردية، مما قد يؤثر على مرونة العمل وروح الفريق الواحد.

وفيما يتعلق بالوسائل وتقنيات التعليم فقد توصلت دراسة سرايا (2002) إلى افتقار معظم معلمي الفئات الخاصة إلى العديد من مهارات تصميم التعليم، واعتمادهم في التدريس على العشوائية والارتجالية، وفي هذا الصدد يضيف أحمد وصالح (2018) مشكلات عدم توفر أجهزة إلكترونية لذوي الإعاقة أو قلتها وكذلك عدم تدريب المعلمين على استخدام الأجهزة والوسائل التعليمة المناسبة والأجهزة السمعية والبصرية في التدريس بالشكل الملائم مما يعيق تحقيق الأهداف المرجوة لبرامج ذوي الإعاقة.

مما سبق يتضح أن مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في الوطن العربي ما زالت تواجه العديد من المشكلات والصعوبات التي تحول بينها وبين تقديم خدماتها بالشكل المطلوب، ويمكن إيجاز أبرز المشكلات التي تعاني منها مراكز التأهيل في:

المشكلات المتعلقة بالجوانب الإدارية والسياسات التنظيمية، والمشكلات المتعلقة بالكوادر العاملة في مجال تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من حيث الكفاءة والعدد وتدني مستوى الرضا الوظيفي لديهم، والمشكلات المتعلقة بشحة أدوات القياس والتشخيص المناسبة والمقننة في البيئات المحلية، والمشكلات المتعلقة بإعداد البرامج والخطط التربوية الفردية والالتزام بقواعدها التنظيمية، وكذلك المشكلات المتعلقة بتوافر وسائل وتقنيات تعليم تتناسب مع الاحتياجات الخاصة لكل فئة من فئات ذوي الإعاقة.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحثون على عددٍ من الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت مشكلات الأطفال ذوي الإعاقة من عدة جوانب، وتم الاقتصار على عرض الدراسات المتعلقة بمشكلات تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة.

أولًا: الدراسات العربية

هدفت دراسة العايد وآخرين (2011) إلى تحديد المعوقات التي تواجه معلمي معاهد التربية الخاصة وبرامج الدمج في المدارس العادية في محافظة الطائف، وبلغت عينة الدراسة (222) معلمًا ومعلمة، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة مكونة من تسعة محاور، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود معوقات تواجه معلمي التربية الخاصة في جميع محاور الاستبانة التي تشمل مشكلات متعلقة بكل من الإحالة والتشخيص، مدى وضوح دور المعلم وطبيعته، البرامج التربوية والتعليمية، المناهج الدراسية، التدريس، أولياء أمور الطلبة والمجتمع الخارجي، مجتمع المدرسة، فلسفة التربية والتعليم تجاه التربية الخاصة، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أشارت النتائج إلى وجود فروق في مستوى تقدير المعوقات بين الذكور والإناث لصالح الإناث، في حين لم تظهر أي فروق ترجع لمتغيرات فئة الإعاقة، أو المؤهل الدراسي، أو سنوات الخبرة.

أما دراسة الوايلي والغيث (2016) فقد هدفت إلى التعرف على المشكلات الإدارية في مراكز التوحد في مدينة الرياض، وتكونت عينة الدراسة من (27) مديرًا ومشرفًا ومعلمًا، واستخدمت الباحثتان الاستبانة لجمع البيانات، وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: وجود موافقة بدرجة عالية بين أفراد عينة الدراسة على المشكلات المرتبطة بأولياء الأمور والمجتمع المحلي في مراكز التوحد، بالإضافة إلى وجود موافقة بدرجة متوسطة على كل من المشكلات المرتبطة بالإدارة العليا والمشكلات المرتبطة بالهيئة التربوية/التعليمية في المراكز، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في تقدير المشكلات المرتبطة بالإدارة المركزية وفقًا لمتغير التخصص العلمي، وذلك في اتجاه أفراد عينة الدراسة المتخصصين في مجال التربية الخاصة، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير المؤهل في جميع مجالات المشكلات.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
للدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

في حين هدفت دراسة أحمد وصالح (2018) إلى التعرف على المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدينة بورتسودان، وتكونت عينة الدراسة من (50) معلما ومعلمة في مدارس ومعاهد ذوي الإعاقة السمعية والذهنية، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة شملت أربعة محاور تمثل المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة في مجال عملهم.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المشكلات أبرزها: فقدان الإشراف التربوي بالنسبة لمدارس ذوي الإعاقة السمعية والذهنية، نقص الوسائل التعليمية المناسبة لهذه الفئات، عدم إيجاد فرص كافية للمعلمين للتأهيل، عدم متابعة الأسر لأبنائهم ذوي الإعاقة وقلة التواصل بين المعلمين وأولياء أمور التلاميذ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في جميع محاور المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة تعزى لمتغيرات النوع، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي للمعلمين.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة Berry & Gravelle (2010) إلى معرفة وجهة نظر معلمي التربية الخاصة حول الجوانب الإيجابية والسلبية للتدريس في المدارس الريفية، وتكونت العينة من (203) معلمًا تم اختيارهم من (55) منطقة ريفية في الولايات المتحدة، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة ذات أسئلة مفتوحة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أبرز الجوانب السلبية للعمل في المناطق الريفية من وجهة نظر المعلمين هي عدم رضاهم عن مسؤوليات الأدوار غير التعليمية، بالإضافة إلى مشكلات ازدواجية الأدوار وقلة الميزانية.

أما دراسة Kiyuba & Tukur (2014) فهدفت إلى معرفة التحديات التي تواجه عملية تقديم خدمات التربية الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمين والمسؤولين التربويين في أوغندا، واعتمدت الدراسة على مقابلة ذات أسئلة شبه مغلقة تم تطبيقها على أربعة معلمين للمرحلة الابتدائية وأربعة مسؤولين تربويين، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة ما يزالون يواجهون العديد من التحديات في الحصول على خدمات التربية الخاصة، ويشمل ذلك الافتقار إلى البنية التحتية المادية الجيدة والمواد التعليمية وعدم سهولة الوصول إلى الفصول

الدراسية والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلمين لا يحصلون على التحفيز اللازم لمراعاة احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.

في حين هدفت دراسة Abdi et al. (2016) إلى التعرف على التحديات التي تواجه تقديم خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، وتكونت عينة الدراسة من (21) فردًا من مقدمي خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، وأسرهم، العاملين في منظمات غير حكومية وأشخاص من ذوي القرار في بناء السياسيات، وتم جمع البيانات باستخدام مقابلات معمقة شبه مغلقة، وأسفرت النتائج عن وجود مجموعة من التحديات أو المشكلات التي تواجه عملية تقديم خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، وهذه المشكلات تم تضمينها في ستة مجالات هي: المعرفة الضعيفة للتأهيل، الاتجاهات السلبية نحو الإعاقة، عدم كفاية الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، المشاكل الفردية لمقدمي خدمات التأهيل، المشكلات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الخدمات في مباني مراكز التأهيل والمشكلات المتعلقة بتكاليف خدمات التأهيل.

وأجرى Alias & Salleh (2017) دراسة هدفت إلى تحليل المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة في تعليم التلاميذ ذوي الإعاقات المتعددة في ماليزيا، واستخدمت الدراسة أداتين لجمع البيانات، الأداة الأولى هي استبانة مكيفة من قبل مكتب أوكلاهوما لشئون المعوقين تم تطبيقها على عينة مكونة من (66) معلمًا للتربية الخاصة، في حين كانت الأداة الثانية هي المقابلة تم تطبيقها مع عينة قصدية مكونة من (18) معلمًا للتربية الخاصة، وأسفرت النتائج الكمية للدراسة عن وجود (12) مشكلة أهمها -حسب الأولوية- هي:

عدم وجود وسائل تعليمية محددة، قلة الدافعية الذاتية والثقة بالنفس، نقص الدعم المساند، ومشكلات التواصل، في حين أسفرت النتائج النوعية لتحليل المقابلات عن وجود (15) مشكلة أهمها -حسب الأولوية- هي: الاضطراب العاطفي وقلة التركيز، البيئة الصفية غير الملائمة، مشكلات التواصل، انخفاض المستوى المعرفي، وعدم وجود وسائل تعليمية محددة.

أما دراسة Hussey et al. (2017) فهدفت إلى التعرف على العوائق التي تحول دون تنفيذ المواد المتعلقة بالصحة والتأهيل في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كما حددها ممثلو

أطراف الاتفاقية، حيث تم إجراء (10) مقابلات شبه مغلقة لعينة قصدية من ممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمي الخدمات في جنوب أفريقيا، وتوصلت النتائج إلى وجود ست فئات رئيسية من العوائق التي تحول دون تنفيذ المواد المتعلقة بالصحة والتأهيل في الاتفاقية، وهذه الفئات تشمل العوائق السياسية، المالية، المادية/البنائية، الاتصالية، النظام الصحي، والاتجاهات نحو ذوي الإعاقة.

وهدفت دراسة Mapunda et al. (2017) إلى الكشف عن فعالية النظام المدرسي في عملية التقييم وبرامج التدخل للأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في رياض الأطفال في بلدية دودوما – تنزانيا، وتم جمع البيانات من خلال المقابلات والمراجعة الوثائقية، وتكونت عينة الدراسة من (28) مشاركًا من المعلمين والمديرين وأولياء الأمور والموظفين الإداريين في التدخل المبكر والتربية الخاصة.

وكانت أبرز المشكلات التي كشفت عنها النتائج أنه لا توجد أطر تنفيذية لفرض سياسة تقديم خدمات التربية الخاصة للأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في مرحلة الروضة، ونتيجة لذلك يتم تعليمهم في الفصول العادية بدون توفير معلمي تربية خاصة أو أجهزة تعليمية مساعدة، كما أشارت النتائج إلى مشكلة ضعف التواصل بين المدارس وأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

في حين هدفت دراسة Mutugi (2018) إلى معرفة التحديات التي تواجه عملية تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الابتدائية العامة في منطقة مفيتا - مقاطعة مومباسا في كينيا، وتكونت عينة الدراسة من (250) فردًا يمثلون مديري المدارس الابتدائية العامة، والمعلمين، وأولياء الأمور، والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبيانات، وجداول المقابلات، ومجموعات النقاش المركزة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم المدارس ليس لديها مرافق مادية كافية لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى افتقارها إلى الرامبات والمعينات السمعية وعدم كفاية المواد والوسائل التعليمية، كما عبر ما نسبته (82.61%) من أولياء الأمور عن ضرورة زيادة التمويل المخصص لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تلبية الاحتياجات للمواد التعليمية اللازمة لتعليم أبنائهم ذوي الإعاقة.

أما دراسة Allam et al. (2021) فقد هدفت إلى التعرف على القضايا والتحديات التي تواجه معلمي التربية الخاصة في تعليم الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم في مدينة إيلاجان إيزابيلا في الفلبين، وتكونت عينة الدراسة من (15) معلمًا من معلمي التربية الخاصة، وأشارت النتائج إلى أن معظم معلمي الأطفال ذوي صعوبات التعلم لم يتلقوا أي تدريب في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من المدرسة، وأنهم يشعرون بأنهم غير مؤهلين لتعليم الأطفال ذوي صعوبات التعلم، وكشفت نتائج الدراسة أيضًا عن أن الفصول الدراسية بشكل عام تعد بيئة تعليمية فقيرة وغير قادرة على تقديم الدعم لمعلمي التربية الخاصة في عدة مجالات مثل نقص الميزانية، ودليل المناهج، والمواد التعليمية، وحتى التسهيلات المدرسية.

ثالثًا: تعقيب على أدبيات الدراسة

اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث الأهداف، والعينة، وفئات الأطفال ذوي الإعاقة المستهدفة، حيث هدفت غالبية الدراسات السابقة إلى الكشف عن المشكلات التي تواجه عملية تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة مع وجود بعض الاختلافات عن الدراسة الحالية من حيث مسميات مؤسسات التأهيل سواء كانت مراكز أم مدارس أم معاهد، أو من حيث اقتصار بعض الدراسات على الكشف عن المشكلات من وجهة نظر المعلمين فقط أو استهداف المشكلات التي تواجه فئة معينة من فئات الأطفال ذوي الإعاقة.

أما من حيث النتائج، فقد كشفت الدراسات السابقة عن عدد كبير من المشكلات التي تواجه مراكز أو مدارس الأطفال ذوي الإعاقة، وكانت أبرز المشكلات المتفق عليها هي المشكلات المتعلقة بـ (الوسائل التعليمية، المباني والبيئة التعليمية، الجوانب المالية، الكوادر العاملة وأدوارهم)، حيث وصلت نسبة الاتفاق بين نتائج الدراسات السابقة إلى حوالي (50%) تقريبا لكل مجال من المجالات الأربعة المذكورة، كل على حدة.

كما اتفقت نتائج دراسة الوايلي والغيث (2016) ودراسة أحمد وصالح (2018) على المشكلات المتعلقة بالجانب الإداري والمشكلات المتعلقة بأولياء أمور الطلبة، في حين اتفقت نتائج دراسة العايد وآخرين (2011) ودراسة Allam et al. (2021) في المشكلات المتعلقة بالبرامج والمناهج المقدمة لذوي الإعاقة، أما الاختلافات بين نتائج الدراسات السابقة فقد كانت في ترتيب المشكلات فقط، مع الإقرار بوجودها.

وقد استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة الحالية وتحديد مجالاتها، بالإضافة إلى اختيار منهج الدراسة والأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات.

إجراءات الدراسة:

أولا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرًا لملاءمته لطبيعة وأهداف الدراسة الحالية.

ثانيا: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع المراكز العاملة في مجال رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من فئات: الإعاقة الذهنية، الإعاقة السمعية، اضطراب التوحد، الإعاقة الحركية، اضطرابات التواصل/ النطق والكلام، والاضطرابات السلوكية والانفعالية، المتواجدة في أمانة العاصمة صنعاء والبالغ عددها (31) مركزًا في العام (2020)، وتكونت عينة الدراسة من (10) مراكز لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية وبنسبة (32%) من إجمالي عدد المراكز، وتم توزيع الاستبانة على جميع المديرين والمشرفين الفنيين والمعلمين/ المتخصصين العاملين في المراكز العشرة، حيث بلغ العدد الكلي للعاملين المداومين الذين وزعت عليهم الاستبانة (96) فردًا فقط؛ نظرًا لتطبيق الاستبانة أثناء انتشار جائحة كورونا، في حين بلغ عدد المستجيبين الذين استعيدت منهم الاستبانة (74) مستجيبًا، والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة ومستوياتها		العدد	النسبة المئوية
الجنس (ن= 74)	ذكر	9	12.2
	أنثى	65	87.8
المؤهل (ن= 74)	بكالوريوس	44	59.5
	دبلوم	9	12.2
	ثانوية أو أقل	21	28.3
التخصص (ن= 53)*	تربية خاصة	13	24.5
	تخصص تربوي	14	26.4
	تخصص غير تربوي	26	49.1
الوظيفة (ن= 74)	إداري/ إشرافي	28	37.9
	معلم/ أخصائي	46	62.1
سنوات الخبرة (ن= 74)	(3) سنوات فأقل	30	40.5
	من (6-4) سنوات	15	20.3
	من (9-7) سنوات	14	18.9
	(10) سنوات فأكثر	15	20.3

* نقص عدد العينة بسبب استبعاد عينة الحاصلين على الثانوية وما دونها لعدم توفر شرط التخصص لديهم.

ثالثا: أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية قام الباحثون بإعداد استبيان مفتوح مكون من (6) أسئلة وتم توزيعه على (22) من العاملين في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من أجل جمع معلومات عن المشكلات التي تواجههم أثناء العمل في المراكز، وفي ضوء المعلومات التي تم جمعها من استجابات العاملين في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة بالإضافة إلى مراجعة العديد من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، تم بناء استبانة مكونة من (91) فقرة موزعة على خمسة مجالات تناولت المشكلات المتعلقة بالجانب الإداري، المالي، الكادر، المبنى، والوسائل.

دلالات صدق وثبات الاستبانة:

للتحقق من صدق الاستبانة، تم عرضها على خمسة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التربية الخاصة، وفي ضوء التعديلات والمقترحات التي أبداها المحكمون تم حذف (17) فقرة،

ودمج (8) فقرات، ونقل (13) فقرة إلى مجالات أخرى، وإضافة (22) فقرة جديدة كما تم إضافة مجال جديد للمشكلات المتعلقة بالبرامج والخطط، وبذلك أصبحت الاستبانة بعد العمل بمقترحات وتعديلات لجنة التحكيم مكونة من (92) فقرة موزعة على ستة مجالات، ومن ثم تحقق صدق المحتوى للاستبانة.

بعد ذلك تم التحقق من الصدق البنائي للاستبانة بدلالة ارتباط أبعاد الاستبانة الفرعية بالبعد الكلي للاستبانة، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (20) من العاملين في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من غير عينة الدراسة، ثم تحليل استجابات العينة باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى قوة العلاقة بين الدرجة الكلية للاستبانة ومحاورها الفرعية، والجدول رقم (2) يوضح نتيجة هذا الاختبار.

جدول (2) معامل ارتباط أبعاد الاستبانة الفرعية بالبعد الكلي للاستبانة

م	أبعاد الاستبانة	معامل الارتباط بالبعد الكلي	مستوى الدلالة
1	المشكلات المتعلقة بالجانب الإداري	.918	.000
2	المشكلات المتعلقة بالجانب المالي	.745	.000
3	المشكلات المتعلقة بالكادر	.527	.017
4	المشكلات المتعلقة بالمبنى	.897	.000
5	المشكلات المتعلقة بالبرامج والخطط	.507	.023
6	المشكلات المتعلقة بالوسائل	.481	.032

يتضح من الجدول أن جميع محاور الاستبانة جاءت مرتبطة بالدرجة الكلية للاستبانة بدرجة ارتباط موجبة تتراوح بين (0.481) و(0.918) وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) للمجالات الأول والثاني والرابع، وعند مستوى (0.05) للمجالات الثالث والخامس والسادس؛ مما يشير إلى عدم وجود محاور قد تضعف من المصداقية البنائية للاستبيان.

أما بالنسبة لثبات الاستبانة، فقد تم التحقق من الاتساق الداخلي للاستبانة بدلالة الفقرة وذلك عن طريق حساب ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل "كرونباخ ألفا" لاستجابات عينة مكونة من (20) من العاملين في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة من غير عينة الدراسة، والجدول (3) يوضح نتائج ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

جدول (3) نتائج ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا

م	أبعاد الاستبانة	معامل كرونباخ ألفا
1	المشكلات المتعلقة بالجانب الإداري	.951
2	المشكلات المتعلقة بالجانب المالي	.909
3	المشكلات المتعلقة بالكادر	.935
4	المشكلات المتعلقة بالمبنى	.939
5	المشكلات المتعلقة بالبرامج والخطط	.909
6	المشكلات المتعلقة بالوسائل	.943
الاستبانة ككل		**.958**

يتضح من الجدول (3) أن معامل كرونباخ ألفا لثبات الاستبانة ككل بلغ (0.958)، وتراوحت معاملات ثبات المجالات بين (0.909– 0.951) مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات عالية نسبيا.

بعد التحقق من دلالات صدق وثبات الاستبانة، أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (92) فقرة موزعة على ستة مجالات تشمل: المشكلات المتعلقة بالجانب الإداري (21) فقرة، المشكلات المتعلقة بالجانب المالي (11) فقرة، المشكلات المتعلقة بالكادر (13) فقرة، المشكلات المتعلقة بالمبنى (30) فقرة، المشكلات المتعلقة بالخطط والبرامج (9) فقرات، والمشكلات المتعلقة بالوسائل (8) فقرات.

ولغرض تصحيح استجابات العينة على الاستبانة واستخراج الدرجات، فقد تكونت بدائل الاستجابة المقابلة لكل فقرة من مقياس خماسي وفقا لطريقة ليكرت، وهذه البدائل هي معيقة بدرجة: كبيرة جدًا ويعطى (5) درجات، كبيرة ويعطى (4) درجات، متوسطة ويعطى (3) درجات، قليلة ويعطى (2) درجتين، وغير معيقة ويعطى (1) درجة واحدة، ثم تصنيف مستوى المشكلات وفقًا لمدرج المقياس، والجدول رقم (4) يوضح تصنيف مستوى المشكلات وفقًا لمدرج المقياس.

جدول (4) توزيع مستوى المشكلات وفقًا لمدرج المقياس

م	المتوسطات	مستوى المشكلات
1	1 – 1.80	غير معيقة
2	1.81 – 2.60	معيقة بدرجة قليلة
3	2.61 – 3.40	معيقة بدرجة متوسطة
4	3.41 – 4.20	معيقة بدرجة كبيرة
5	4.21 – 5	معيقة بدرجة كبيرة جدًا

رابعا: أساليب المعالجة الإحصائية:

للتحقق من دلالات صدق وثبات الاستبانة، تم استخدام التكرارات، النسب المئوية لاتفاق المحكمين، معامل ارتباط بيرسون ومعامل كرونباخ ألفا، ولأغراض الإجابة عن تساؤلات الدراسة الحالية، تم استخدام المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، الأوزان النسبية، اختبار مان وتني، الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي، وتم تحليل البيانات باستخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها وفقًا لترتيب تساؤلات الدراسة.

السؤال الأول: الذي ينص على: "ما مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر المديرين والمشرفين والمعلمين/ المتخصصين العاملين في هذه المراكز"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات أفراد العينة ثم تحديد مستوى المشكلات، والجدول (5) يوضح ترتيب مجالات المشكلات حسب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية.

جدول (5) ترتيب مجالات المشكلات حسب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية

المجال	المتوسط	الانحراف	الوزن النسبي	مستوى المشكلات
المشكلات المتعلقة بالجانب المالي	3.53	1.56	71 %	معيقة بدرجة كبيرة
المشكلات المتعلقة بالوسائل التعليمية	3.19	1.49	64 %	معيقة بدرجة متوسطة
المشكلات المتعلقة بالخطط والبرامج	2.56	1.27	50 %	معيقة بدرجة قليلة
المشكلات المتعلقة بالمبنى	2.49	1.47	49 %	معيقة بدرجة قليلة
المشكلات المتعلقة بالكادر	2.37	1.41	47 %	معيقة بدرجة قليلة
المشكلات المتعلقة بالجانب الإداري	2.31	1.31	46 %	معيقة بدرجة قليلة
المجموع الكلي للمشكلات	**2.69**	**1.38**	**54 %**	**معيقة بدرجة متوسطة**

تشير النتائج في الجدول (5) إلى وجود مشكلات في جميع الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية ولكن بنسب متفاوتة، حيث تراوحت مستويات المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء بين المشكلات المعيقة بدرجة كبيرة والمشكلات المعيقة بدرجة قليلة، وبشكل عام كانت المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء معيقة بدرجة متوسطة، والشكل (1) يوضح ترتيب المشكلات حسب النسب المئوية.

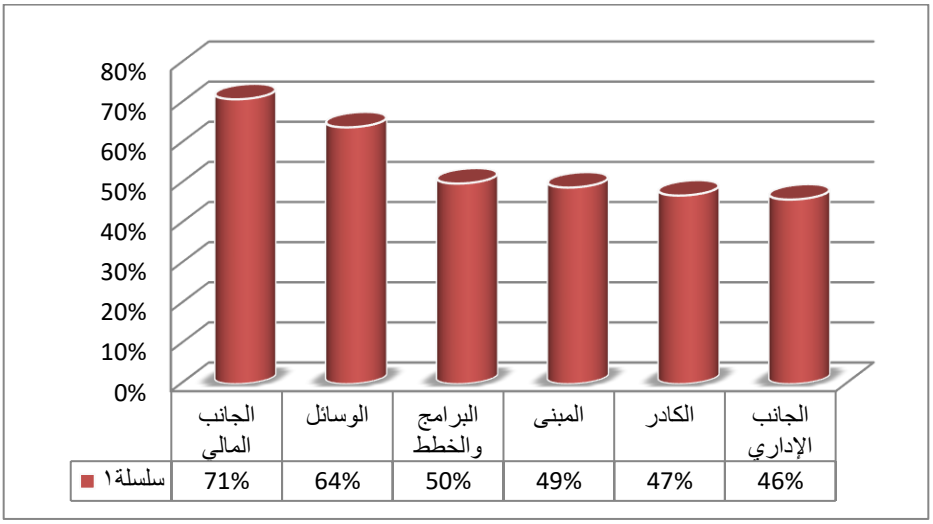

شكل (1) مجالات المشكلات حسب النسب المئوية

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
للدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

كما توضح النتائج في الجدول (5) أن المشكلات المتعلقة بالجانب المالي كانت معيقة بدرجة كبيرة وهي أكثر المشكلات التي تواجه مراكز التأهيل في أمانة العاصمة صنعاء حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.53)، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات (Berry & Gravelle, 2010 ؛ Abdi et al., 2016 ؛ Hussey et al., 2017 ؛ Mutugi, 2018 ؛ Allam et al., 2021) التي أشارت جميعها إلى أن مراكز التأهيل تعاني كثيرًا من المشكلات المتعلقة بالجانب المالي.

وجاءت المشكلات المتعلقة بالوسائل التعليمية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.19) وهي مشكلات معيقة للمراكز بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات (أحمد وصالح، 2018؛ Kiyuba & Tukur, 2014 ؛ Alias & Salleh, 2017 ؛ Mutugi, 2018 ؛ Allam et al., 2021) التي أكدت على معاناة المراكز من مشكلة قلة أو عدم توفر الوسائل التعليمية المناسبة في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، كما أشارت النتائج في الجدول (5) إلى أن المشكلات المتعلقة بالخطط والبرامج، المبنى، الكادر، والجانب الإداري كانت معيقة بدرجة قليلة، حيث بلغت متوسطاتها الحسابية(2.56، 2.49، 2.37 و 2.31) على التوالي.

عند النظر في نتائج السؤال الأول أعلاه لترتيب المشكلات والتي تصدرتها المشكلات المتعلقة بالجانب المالي، نجد أنها نتيجة منطقية وفقًا للظروف الاقتصادية التي تعاني منها مراكز تأهيل ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفي عموم محافظات الجمهورية اليمنية، كما أن المشكلات المتعلقة ببقية الجوانب الأخرى مرتبطة بشكل كبير بالمشكلات المالية التي تعاني منها مراكز التأهيل.

السؤال الثاني: الذي ينص على: " هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفقا لمتغير الجنس (ذكور- إناث)"؟

للتعرف على الفروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفقا لمتغير الجنس(ذكور- إناث)، تم استخدام اختبار مان وتني لعينتين مستقلتين وذلك لعدم توفر شرط التجانس بين تباين درجات العينتين؛ نظرًا لصغر حجم عينة الذكور مقارنة بحجم عينة الإناث، والجدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار مان وتني للفروق بين درجات عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس.

جدول (6) نتائج اختبار مان وتني للفروق بين درجات عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس (ن=74)

مجالات المشكلات	الذكور		الإناث		قيمة U	الدلالة	الحكم
	م الرتب	مج الرتب	م الرتب	مج الرتب			
الجانب الإداري	30.44	274.00	38.48	2501.00	229.00	.293	غير دالة
الجانب المالي	27.11	244.00	38.94	2531.00	199.00	.122	غير دالة
الكادر	48.06	432.50	36.04	2342.50	197.50	.116	غير دالة
المبنى	39.78	358.00	37.18	2417.00	272.00	.735	غير دالة
البرامج والخطط	36.89	332.00	37.58	2443.00	287.00	.927	غير دالة
الوسائل	45.17	406.50	36.44	2368.50	223.50	.253	غير دالة
المجموع الكلي	**36.72**	**330.50**	**37.61**	**2444.50**	**285.500**	**.912**	**غير دالة**

يتضح من الجدول رقم (6) أن متوسط الرتب الكلي لمستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة لدى الذكور بلغ (36.72) في حين بلغ لدى الإناث (37.61)، كما أن قيمة مان وتني للفروق بين درجات الذكور والإناث بلغت (285.50)، ومستوى دلالة هذه القيمة (0.91) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقدير كل من الذكور والإناث للمشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة بشكل عام، كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب المجموعتين في جميع المجالات الفرعية للمشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف نوعهم (ذكور- إناث) يعملون في نفس المراكز ويواجهون نفس المشكلات، ومن ثم لم تظهر أي فروق بين الذكور والإناث في مستوى تقديرهم للمشكلات التي تواجه مراكز التأهيل، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة أحمد وصالح (2018)، في حين تختلف عن نتائج دراسة العايد وآخرين (2011) التي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي الذكور والإناث لصالح متوسط الإناث في تقديرهن للمعوقات التي تواجه معلمي التربية الخاصة.

السؤال الثالث: الذي ينص على: " هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير المؤهل (جامعي - دبلوم- ثانوي أو أقل)"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي من أجل التعرف على الفروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفقا لمتغير المؤهل (جامعي- دبلوم- ثانوي أو أقل)، والجدول رقم (7) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات درجات عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل.

جدول (7) نتائج تحليل التباين للفروق بين متوسطات درجات عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل (ن=74)

مجالات المشكلات	المتوسطات			القيمة الفائية	الدلالة	الحكم
	جامعي	دبلوم	ثانوي أو أقل			
الجانب الإداري	44.57	52.89	55.05	2.56	.084	غير دالة
الجانب المالي	35.57	39.00	37.33	.378	.687	غير دالة
الكادر	31.41	29.44	30.09	.11	.893	غير دالة
المبنى	69.64	78.22	83.57	2.25	.113	غير دالة
البرامج والخطط	22.32	26.89	22.91	1.10	.338	غير دالة
الوسائل	25.79	32.11	22.09	3.37	.140	غير دالة
المجموع الكلي	**229.30**	**258.56**	**251.05**	**1.15**	**.324**	**غير دالة**

يتضح من الجدول رقم (7) أن القيمة الفائية للفروق بين متوسطات المجموعات الثلاث (جامعي - دبلوم- ثانوي أو أقل) في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة بلغت (1.15)، ومستوى دلالة هذه القيمة الفائية بلغت (0.32) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير المؤهل بشكل عام، كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات الثلاث في جميع المجالات الفرعية للمشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراستي (العايد وآخرين، 2011 ؛ الوايلي والغيث، 2016) اللتين توصلتا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير المؤهل وذلك بسبب طبيعة المشكلات؛ لأنها عامة وخارجة عن إطار كفاءة المعلم في العمل.

السؤال الرابع: الذي ينص على: "هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير التخصص (تربية خاصة- تخصص تربوي- تخصص غير تربوي)"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي من أجل التعرف على الفروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفقا لمتغير التخصص (تربية خاصة- تخصص تربوي- تخصص غير تربوي)، والجدول رقم (8) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات درجات عينة الدراسة وفقًا لمتغير التخصص.

جدول (8) نتائج تحليل التباين للفروق بين متوسطات عينة الدراسة وفقًا لمتغير التخصص (ن=*53)

مجالات المشكلات	المتوسطات			القيمة الفائية	الدلالة	الحكم
	تربية خاصة	تخصص تربوي	غير تربوي			
الجانب الإداري	43.50	49.14	45.19	1.37	.259	غير دالة
الجانب المالي	37.75	34.43	36.52	.20	.898	غير دالة
الكادر	32.88	29.50	31.32	.13	.940	غير دالة
المبنى	76.50	66.07	71.97	1.51	.219	غير دالة
البرامج والخطط	22.87	22.79	23.29	.02	.997	غير دالة
الوسائل	28.25	25.86	26.97	1.24	.302	غير دالة
المجموع الكلي	**241.75**	**227.79**	**235.26**	**.37**	**.781**	**غير دالة**

* نقص عدد العينة بسبب استبعاد عينة الحاصلين على الثانوية وما دونها لعدم توفر شرط التخصص لديهم.

يتضح من الجدول رقم (8) أن القيمة الفائية للفروق بين متوسطات المجموعات الثلاث (تربية خاصة- تخصص تربوي- تخصص غير تربوي) في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة بلغت (0.37)، ومستوى دلالة هذه القيمة الفائية بلغ (0.78) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير التخصص بشكل عام، كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات الثلاث في جميع المجالات الفرعية للمشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء.

وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة - فيما يتعلق بمتغير التخصص - عن نتائج دراسة الوايلي والغيث (2016)، التي توصلت إلى أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير أفراد عينة الدراسة لمشكلات الإدارة المركزية وفقًا لمتغير التخصص العلمي وذلك لصالح أفراد عينة الدراسة المتخصصين في مجال التربية الخاصة.

وقد يعود الاختلاف بين نتائج هذه الدراسة ونتائج دراسة الوايلي والغيث (2016) فيما يتعلق بمتغير التخصص إلى نوعية التخصص المستخدم كمتغير للدراسة، حيث إن متغير التخصص في دراسة الوايلي والغيث (2016) ينقسم إلى مجموعتين هما: (المتخصصون في مجال التربية الخاصة، والمتخصصون في مجال التوحد)، في حين أن الدراسة الحالية قسمت متغير التخصص إلى ثلاث مجموعات هي: (تربية خاصة- تخصص تربوي- تخصص غير تربوي)؛ نظرا لغياب التخصص الدقيق للعاملين في مجال التربية الخاصة في مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفي اليمن بشكل عام.

السؤال الخامس: الذي ينص على: "هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير الوظيفة (إداري/ إشرافي – معلم/ أخصائي)"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين من أجل التعرف على الفروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء

وفقا لمتغير الوظيفة (إداري/ إشرافي – معلم/ أخصائي)، والجدول رقم (9) يوضح نتائج الاختبار التائي للفروق بين متوسطات درجات عينة الدراسة وفقًا لمتغير الوظيفة.

جدول (9) نتائج الاختبار التائي للفروق بين متوسطات عينة الدراسة وفقًا لمتغير الوظيفة (ن=74)

مجالات المشكلات	إداري/إشرافي		معلم/أخصائي		قيمة ت	الدلالة	الحكم
	م	ع	م	ع			
الجانب الإداري	46.07	16.08	50.07	20.44	.88	.382	غير دالة
الجانب المالي	37.11	11.38	36.11	12.35	.35	.729	غير دالة
الكادر	33.18	12.29	29.35	14.36	1.17	.245	غير دالة
المبنى	72.71	25.35	75.80	26.24	.49	.620	غير دالة
البرامج والخطط	22.43	8.93	23.41	8.22	.48	.630	غير دالة
الوسائل	25.46	9.80	25.54	10.31	.03	.974	غير دالة
المجموع الكلي	**236.96**	**68.92**	**240.28**	**68.61**	**.20**	**.841**	**غير دالة**

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسط الكلي لمستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة لدى العاملين في الوظائف الإدارية والإشرافية بلغ (236.96) بانحراف معياري قدره (68.92)، في حين بلغ المتوسط الكلي لدى العاملين بوظيفة معلم أو أخصائي (240.28) بانحراف معياري قدره (68.61)، كما أن القيمة التائية للفروق بين متوسطي المجموعتين بلغت (0.20)، ومستوى دلالة هذه القيمة التائية بلغ (0.84) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير الوظيفة (إداري/ إشرافي – معلم/ أخصائي) بشكل عام، كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعتين في جميع المجالات الفرعية للمشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف نوع الوظيفة (إداري/ إشرافي – معلم/ أخصائي) يعانون من نفس المشكلات في المراكز التي يعملون فيها، ومن ثم لم تظهر أي فروق بينهم ترجع لمتغير الوظيفة في مستوى تقديرهم للمشكلات التي تواجه مراكز التأهيل.

السؤال السادس: الذي ينص على: "هل توجد فروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير سنوات الخبرة (3 سنوات فأقل، 4-6 سنوات، 7-9 سنوات، 10 سنوات فأكثر)"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي من أجل التعرف على الفروق في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء وفقا لمتغير سنوات الخبرة (3 سنوات فأقل، 4-6 سنوات، 7-9 سنوات، 10 سنوات فأكثر)، والجدول رقم (10) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات درجات عينة الدراسة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (10) نتائج تحليل التباين للفروق بين متوسطات درجات العينة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة (ن=74)

مجالات المشكلات	متوسطات مجموعات سنوات الخبرة				القيمة الفائية	الدلالة	الحكم
	3 فأقل	4-6	7-9	10 فأكثر			
الجانب الإداري	43.2	54. 1	44.9	57. 1	.61	.547	غير دالة
الجانب المالي	31.2	38.6	38.6	42.7	.29	.752	غير دالة
الكادر	27.9	33.2	30.4	34.4	.75	.478	غير دالة
المبنى	67.7	81.8	77.5	78.5	.18	.833	غير دالة
البرامج والخطط	22.9	24.3	19.1	25.6	.23	.799	غير دالة
الوسائل	24.2	26.4	24. 1	28.4	.03	.970	غير دالة
المجموع الكلي	**217.3**	**258.6**	**234.7**	**266.8**	**.11**	**.901**	**غير دالة**

يتضح من الجدول رقم (10) أن القيمة الفائية للفروق بين متوسطات المجموعات الأربع (3 سنوات فأقل ، 4-6 سنوات، 7-9 سنوات، 10 سنوات فأكثر) في مستوى المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة بلغت (0.11)، ومستوى دلالة هذه القيمة الفائية بلغ (0.90) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة بشكل عام، كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات

المجموعات الأربع في جميع المجالات الفرعية للمشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء.

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (العايد وآخرين، 2011 ؛ أحمد وصالح، 2018) اللتين أشارتا إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا ترجع لمتغير سنوات الخبرة، وذلك لأن هذه المشكلات عامةٌ يشعر بها جميع العاملين في مجال التربية الخاصة فلا يختلف فيه ذوو الخبرة الطويلة أو حديثو العمل في المجال.

خلاصة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كما يأتي:

- أن مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة صنعاء تواجه مشكلات في جميع مجالات الاستبانة، ولكن هذه المشكلات كانت متفاوتة في درجة تأثيرها على سير العمل في المراكز، وتراوحت بين المشكلات المعيقة بدرجة كبيرة، والمشكلات المعيقة بدرجة قليلة، وقد كانت المشكلات المتعلقة بالجانب المالي معيقة بدرجة كبيرة، وهي أكثر المشكلات التي تواجه مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، تلتها المشكلات المتعلقة بالوسائل المستخدمة في تعليم وتدريب الأطفال ذوي الإعاقة، حيث كانت معيقة بدرجة متوسطة، في حين كانت بقية المشكلات المتعلقة بالمبنى، والخطط والبرامج، والكادر، والمشكلات المتعلقة بالجانب الإداري معيقة بدرجة قليلة، على التوالي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير عينة الدراسة للمشكلات التي تعاني منها مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة تعزى لمتغيرات الجنس، المؤهل، التخصص، الوظيفة، وسنوات الخبرة.

توصيات الدراسة:

- على إدارات مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة السعي لإيجاد مصادر دعم خارجية وداخلية من خلال استحداث أو تفعيل أقسام العلاقات العامة في المراكز تقوم بدورها في بناء العلاقات مع الجهات الداعمة والتجار ورجال الأعمال وعمل المشاريع الخاصة بتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة وتقديمها للمنظمات الدولية والمحلية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات النفسية والتربوية
(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

- العمل على إنتاج الوسائل التعليمية الخاصة بتعليم وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، وعمل مكتبة مصورة داخل كل مركز، وذلك من خلال إنشاء وحدات إنتاج تقنيات التعليم داخل مراكز التأهيل وتشجيع المعاهد التقنية على إنتاجها.
- سعي المراكز إلى بناء علاقات ثنائية مع الجامعات الحكومية والخاصة للاطلاع على واقع عملية تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة ومشكلاتها وتشجيع الباحثين على بناء وتقنين المقاييس والبرامج الخاصة بتشخيص وتدريب الأطفال ذوي الإعاقة.
- عمل دورات تدريبية لتأهيل الكوادر العاملة في المراكز في مجالات التشخيص، وإعداد وتطبيق البرامج والخطط التعليمية والتدريبية وتعديل السلوك، والعمل على استقطاب كوادر إضافية لتغطية العجز.
- أن تعمل المراكز على بناء وتفعيل الأنظمة واللوائح الداخلية للمراكز؛ لتنظيم وتحديد المهام الخاصة بالوظائف الإدارية والفنية ومنع الازدواجية في الأدوار.

المقترحات:

- عمل دراسة مماثلة على نطاق جغرافي أوسع يشمل مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.
- عمل دراسات تفصيلية معمقة في كل مجال من مجالات المشكلات التي تعاني منها مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في الجمهورية اليمنية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أبو مربغي، رجاء سالم، والزبون، محمد سليم. (2012). تقدير الحاجات الإدارية التربوية لمديري مدارس التربية الخاصة في الأردن، *دراسات العلوم التربوية، 39*(1)، 137- 154.

أحمد، زينب عمر، وصالح، سيدة عبد الصمد. (2018، يوليو 17-18). *المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدينة بورتسودان* [عرض ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع - الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية، إسطنبول، تركيا.

حسن، أسماء علي مصيلحي. (2003). *مدى كفاية تجهيزات أبنية مدارس المعاقين في تحقيق أهداف التربية الخاصة في مصر "دراسة ميدانية"* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي.

الخطيب، جمال. (2010). *مقدمة في الإعاقة العقلية*. دار وائل للنشر. الأردن.

سرايا، عادل السيد. (2002، يوليو 24-25). *فاعلية برنامج مقترح في تنمية بعض مهارات تصميم التعليم لمعلمي الفئات الخاصة في ضوء احتياجاتهم التدريبية* [عرض ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الرابع عشر - مناهج التعليم في ضوء مفهوم الاداء، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، جامعة عين شمس، مصر.

سيد، رضا فاروق حافظ، ويوسف، داليا طه محمود. (2014، أغسطس 16-17). *تصور مقترح لمعايير الجودة بإدارة التربية الخاصة بمصر في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة* [عرض ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الدولي الأول للإعاقة - العمل مع المعاقين بين الواقع والمأمول، المنيا.

العايد، واصف، الشربيني، السيد كامل، كمال، سعيد، وعقل، سمير محمد. (2011). المعوقات التي تواجه معلمي معاهد التربية الخاصة وبرامج الدمج في المدارس العادية في محافظة الطائف، *مجلة التربية جامعة الأزهر*، *164* (1)، 501 - 546.

عبدالجبار، عبدالعزيز بن محمد. (2006). الرضا الوظيفي لدى معلمي التربية الخاصة ومعلمي التعليم العام. موقع *أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة*. متاح على الرابط الآتي:
http://www.gulfkids.com/pdf/Reda-wdefy.pdf، تم الاسترجاع بتاريخ: 2020/9/12.

عبدالوهاب، علي محمد. (2003). *الحوافز "نظرية متكاملة"* . المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

القحطاني، محمد علي مفرح. (2007). *مدى معرفة والتزام العاملين ببرامج ومعاهد التربية الفكرية بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة* (رقم المنشور 781554) [رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود - الرياض]. قاعدة بيانات دار المنظومة، الرسائل الجامعية.

قداح، هلا محمد رمزي. (2007). *الضغوط النفسية لدى معلمي الأفراد التوحديين و علاقتها ببعض المتغيرات* (رقم المنشور 549920) [رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية - عمان].

قواسمة، كوثر. (2014). مدى رضا الأسر عن خدمات التربية الخاصة المقدمة لأطفالهم ذوي اضطراب التوحد. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، 1(2)، 201 - 228.

كمال، سعيد.(2008) . *التقييم والتشخيص لذوى الاحتياجات الخاصة*. دار الوفاء للنشر والتوزيع.

محمد، عبد الصبور منصور. (2011). الجودة الشاملة في برامج وخدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين وكما تدرك من وجهة نظر الآباء، *مجلة جامعة الملك سعود العلوم التربوية والدراسات الإسلامية*، 23 (3)، 703 -740.

المركز الوطني للمعلومات. (1999). *قانون رقم (61) لسنة (1999) بشأن رعاية وتأهيل المعاقين*. الجمهورية اليمنية.، متاح على الرابط الآتي: https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11620

مطر، عبدالفتاح رجب على محمد . (2004). الضغوط النفسية وعلاقتها بمفهوم الذات العامة والنوعية لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة. *مجلة كلية التربية جامعة بني سويف*، 1(2)، 480-439.

المكانين، هشام عبد الفتاح عطيوي، والصمادي، جميل محمود. (2016). تقييم برامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة في الأردن في ضوء المؤشرات النوعية العالمية. *دراسات العلوم التربوية*، 43(2)، 817 - 836.

ميرزا، فاتن يوسف. (2007). *علاقة الأفكار اللاعقلانية بالضغوط المهنية وصراع الأدوار المهنية الأسرية واستراتيجيات التعامل لدى معلمي التربية الخاصة في الكويت* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

النمر، عصام. (2006). *محاضرات في أساليب القياس والتشخيص في التربية الخاصة*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الوايلي، هيا بنت عبدالله، والغيث، العنود بنت محمد. (2016). أبرز المشكلات الإدارية في مراكز التوحد الخاصة بمدينة الرياض من وجهة نظر المدراء والمعلمين. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، 5(2)، 196 - 224.

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية. (2002). *قانون رقم (2) لسنة (2002) بشأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين*. الجمهورية اليمنية، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية. متاح على الرابط الآتي:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Yemeni_Laws/Yemeni_Laws61.pdf

صندوق رعاية وتأهيل المعاقين. (2011). *التقرير السنوي لأنشطة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين للعام* 2011، الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية المعاقين، إدارة التخطيط.

وزارة والشئون القانونية. (2003). *قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (284) لسنة (2002) بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (61) لسنة (1999) بشأن رعاية وتأهيل المعاقين*. الجمهورية اليمنية. متاح على الرابط الآتي:
http://www.gulfkids.com/pdf/Yameng.pdf

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

Abdi, K., Arab, M., Khankeh, H. R., Kamali, M., Rashidian, A., Farahani, F. K. & Shemshadi, H. (2016). Challenges in providing rehabilitation services for people with disabilities in Iran: A qualitative study. *British Journal of Medicine & Medical Research, 13*(4): 1-11. DOI: 10.9734/BJMMR/2016/23337

Alias, A. & Salleh, N. M. (2017). Analysis of problems faced by special education teacher in teaching multiple disabilities students. *Journal of ICSAR, 1*(1), 60-67.

Allam, F. C. & Matronillo M. Martin, M. M. (2021). Issues and challenges in special education: A qualitative analysis from teacher's perspective. *Southeast Asia Early Childhood Journal, 10* (1), 37-49. https://doi.org/10.37134/saecj.vol10.1.4.2021

Berry, A. B. & Gravelle, M. (2010). *The benefits and challenges of special education positions in rural settings: Listening to the teachers*. National Research Center on Rural Education Support. https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1013121.pdf

Hussey, M., MacLachlan, M. & Mji, G. (2017). Barriers to the implementation of the health and rehabilitation articles of the United Nations convention on the rights of persons with disabilities in South Africa. *International Journal of Health Policy and Management, 6*(4), 207–218.

Kiyuba, J. & Tukur, S. Y. (2014). *Challenges of providing special education to children with disabilities: View of teachers and education officials*. Retrieved August 6, 2021, from https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:764634/FULLTEXT01.pdf

Larrabee, J. H. (2003). Predicting registered nurse job satisfaction and intent to leave. *Journal of Nursing Administration, 33* (5) 271-283.

Mapunda, P. H., Omollo, A. D. & Bali, T. A. L. (2017). Challenges in identifying and serving students with special needs in Dodoma, Tanzania. *International Journal of Child Care and Education Policy, 11*(10), 1-16. DOI 10.1186/s40723-017-0036-8

Mutugi, L. W. (2018). *Learning challenges faced by special needs education learners in public primary schools in Mvita division, Mombasa County, Kenya*. Retrieved August 6, 2021, from:https://irlibrary.ku.ac.ke/bitstream/handle/123456789/18964/Learning%20challenges%20faced%20by%20special%20needs....pdf?sequence=1&isAllowed=y